■ من الأحداث والوقائع التي وقعت خلال العام المنصرم وتستحق الإشادة والوقوف أمامها باحترام تلك المواقف الإيجابية التي أبداها الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إزاء الأزمة اليمنية إضافة إلى المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

فمنذ الأيام الأولى لاندلاع الأزمة السياسية في الساحة الوطنية أبدت دول الجوار الخليجي على وجه التحديد تفاعلا ملموسا مع معطياتها لتسهم بجهود مشكورة لضمان إخراج اليمن من محنته وهو ما تم بالفعل أواخر نوفمبر الماضي بالتوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية بالعاصمة السعودية وبرعاية كريمة من خادم الحرمين الشريفين.

رصد وتحليل/ مطهر هزبر - زكريا حسان

قوبل بارتياح واسع من قبل اليمنيين

دور خليجي فاعل للخروج من الأزمة وتجاوز تداعياتها

جهود ملموسة للزياني وبن عمر لتحقيق الوفاق والتقريب بين الفرقاء

تأكيد إقليمي ودولي بأهمية الحفاظ على أمن اليمن ووحدته واستقراره

محطات هامة

لم يكن الموقف الخليجي من الأزمة السياسية التي شهدتها اليمن غريبا فقد جاء امتدادا لعقود من علاقات التعاون والإخاء المتميزة بين الجمهورية اليمنية وجيرانها في الخليج ونجد أن أبرز المحطات في التحرك الخليجي المبكر لحل الأزمة اليمنية قد تمثل في عدد من الاجتماعات التي عقدت في عدد من بلدان المجلس وهنا نذكر اجتماع الوزراء في دورته الاستثنائية الـ ٣١التي عقدت بتاريخ ٣ابريل وكذا الدورة الـ ٣٢الاستثنائية المنعقدة في ١٠ ابريل واللتين أقرتا إجراء اتصالات مع الحكومة والمعارضة في اليمن حول المبادرة الخليجية .

تلا ذلك الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الذي عقد يوم الأحد ١٧ ابريل بمقر الأمانة العامة للمجلس في العاصمة السعودية كرس لبحث الأوضاع في اليمن. كما أعقب هذا الاجتماع اجتماع استثنائي مماثل لوزراء الخارجية الخليجيين في العاصمة الإماراتية أبو ظبي وذلك يوم الثلاثاء الموافق ١٩ ابريل وقد خصصت لاستكمال بحث مستجدات الأوضاع في اليمن على ضوء نتائج الاجتماعات السابقة في العاصمة السعودية الرياض في إطار الجهود الحثيثة لحل الأزمة اليمنية.

وبالطبع فلم تقتصر الجهود الخليجية على عقد هذه الاجتماعات على المستوى الوزاري بل شملت كافة المستويات. وباشر أمين عام مجلس التعاون الخليجي الدكتور عبداللطيف الزياني بزيارات مكوكية متعددة إلى اليمن التقى خلالها كافة أطراف الأزمة.. ولا شك بأن اهتمام الأشقاء في دول الخليج برأب الصدع وتقريب وجهات النظر وتضييق فجوة الخلاف بين فرقاء العمل السياسي اليمني قد عكس موقفا طيبا بالنظر إلى ما يشكله أمن واستقرار اليمن لأشقائه في منطقة الجزيرة والخليج من أهمية بالغة فاليمن يظل في كل الأحوال العمق الاستراتيجي للمنظومة الخليجية وأن أية آثار سلبية يتعرض لها فإن نتائجها وانعكاساتها وتداعياتها لن تتوقف داخل نطاقه الجغرافي بل ستمتد إلى كافة بلدان المنطقة.

دعم كبير

لم يقتصر الدور الخليجي المتميز في الإسهام لمعالجة الأزمة والخروج منها فحسب بل امتد إلى تقديم الدعم المتجاوز آثار هذه الأزمة وتداعياتها الخطيرة على المواطنين فسارعت المملكة العربية والسعودية إلى تقديم منحة ثلاثة ملايين برميل من النفط الخام للتخفيف من أزمة النقص الحاد في المشتقات النفطية والتي نجمت عن تعرض أنبوب النفط اليمني صافر – رأس عيس لأعمال تخريب متعددة وهو ما ساهم في التخفيف إلى حد كبير من معاناة المواطنين واحتياجاتهم لهذه المواد النفطية.

وقد جسد تفاعل دول مجلس التعاون الخليجي مع الأزمة اليمنية وحرصها على إخراج اليمن منها سليماً معافى وبأقل الأضرار والخسائر جسد بحق الترابط الوثيق الذي يجمع بين اليمن وأشقائه وهو الترابط الذي لا يمكن اختزاله في الجوار الجغرافي وتشابك المصالح والأمن المشترك وعوامل التأثير والتأثر بل إنه يستمد عروقه الوثقى من وشائج القربى والرحم والأواصر التاريخية والحضارية والاجتماعية والثقافية التي تبدو فيها شعوب منطقة الجزيرة والخليج كأبناء أسرة واحدة.

تعاطي إيجابي مع المبادرة

التعاطي الإيجابي المسئول كان العنوان الأبرز لمواقف أطراف الأزمة اليمنية من المساعي الخليجية ومنذ اللحظات الأولى لإعلان الأشقاء الخليجيين عن مبادرتهم لحل الأزمة اليمنية رحبت القيادة السياسية بتلك الجهود لرأب الصدع بين الأطراف السياسية وبما يحافظ على أمن واستقرار ووحدة اليمن باعتبار أن ما يهم اليمن يهم أشقاءه في دول الجزيرة العربية والخليج تحكم الجوار الجغرافي وتشابك المصالح والترابط الاجتماعي الدائم بين أبناء الشعب اليمني وأشقائهم شعوب المنطقة الذين يجمعهم المصير الواحد.

وكذلك كان الموقف إيجابيا من قبل أحزاب اللقاء المشترك غير أن القيادة السياسية ظلت تؤكد على ضرورة توفير السبل الكفيلة بإنجاحها وذلك من خلال إعداد آلية تنفيذية مزمنة للمبادرة والتعاطي معها كمنظومة متكاملة دون انتقائية أو أي تحوير وهو ما أثبتت الأيام صوابية هذا الموقف ورؤاها الثاقبة في تنفيذ المبادرة وآليتها التنفيذية المزمنة بما يحقق أهدافها في الخروج من الأزمة والحفاظ على أمن الوطن واستقراره ووحدته لا توسيع الاحتقان وزيادة حدة التأزم إذا ما تم التوقيع عليها بصيغتها الأولى وقد مثلت هذه الآلية الضمان الحقيقي لإفشال أي محاولات للالتفاف على هذه المبادرة والتلاعب بها.

جهود متواصلة

الجهود والمساعي الخيرة لدول الخليج لحل الأزمة اليمنية لم تقف عند توقيع المبادرة وآليتها التنفيذية بل تواصلت الخطوات والإجراءات الداعمة لليمن لإخراجه من أزمته والمساهمة الفاعلة في إزالة آثارها الاقتصادية والاجتماعية.. وقد بدت المملكة العربية السعودية خلال الأيام الماضية استعدادها لتقديم كافة الاحتياجات الملحة لليمن وفي مقدمتها المشتقات النفطية ولعل آخر المواقف الخليجية الداعمة لليمن خلال العام٢٠١١ م ما ورد على لسان وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل في مؤتمره الصحفي في ختام اجتماعات الدورة الـ ٣٢للقمة الخليجية بالرياض التي اختتمت يوم الثلاثاء الموافق٢٠ ديسمبر من أن دول مجلس التعاون ملتزمة بتقديم المساعدات اللازمة لليمن لتجاوز آثار الأزمة والمساهمة الفاعلة من خلال مجموعة أصدقاء اليمن في تقديم الدعم لتنفيذ المشاريع التنموية في اليمن وبما يضمن إعادة اليمن السعيد كما كان عليه في الحضارات الإنسانية التليدة.

اهتمام عالمي

الأحداث التي شهدتها اليمن خلال العام المنصرم وفي إطار الأزمة السياسية كشفت عن الأهمية البالغة التي يكتسبها أمن واستقرار اليمن على المستويين الإقليمي والدولي والاهتمام الكبير الذي يوليه الأشقاء والأصدقاء لهذا الأمر الحيوي الذي يمثل ضرورة ليس فقط لليمنيين بل ولكافة دول المنطقة والعالم وذلك بحكم الموقع الاستراتيجي لهذا البلد الذي يطل على أهم الممرات المائية بالنسبة للتجارة العالمية، وبالنظر إلى هذه العوامل فإن من الطبيعي أن يحظى أمن واستقرار اليمن بكل ذلك الاهتمام وأن يصبح موضع التزام من قبل الأشقاء والأصدقاء على حد سواء وهو ما يمكن الوقوف على دلالته في الجهود التي اضطلع بها الأخوة في دول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتهم الأشقاء في المملكة العربية السعودية، وفي هذا الإطار يبرز أيضاً دور الأمم المتحدة ممثلة في أمينها العام «بان كي مون» ومبعوثه إلى اليمن جمال بن عمر الذي لم يدخر جهدا ولا وسيلة من أجل التقريب بين الأطراف السياسية اليمنية وهي المساعي التي تكللت ببدء الخطوات العملية في تنفيذ بنود المبادرة وآلياتها التنفيذية.

المبعوث الأممي بن عمر كان قد زار اليمن خلال العام مرات عديدة كان آخرها في ديسمبر حيث أكد لدى مغادرته صنعاء يوم السبت ١٧ ديسمبر بأن هناك تطوراً في الوضع السياسي اليمني، مشيراً إلى أن المجتمع الدولي يراقب ما يحدث في اليمن عن كثب.

المجتمع الدولي يبارك التوافق السياسي ويشدد على ضرورة التنفيذ الدقيق لبنوده

● مجلس الأمن الدولي الذي كان قد أصدر قراره رقم ٢٠١٤ وحث فيه الأطراف السياسية في اليمن على التسوية السياسية على أساس المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لم يكتف بالترحيب بالتوقيع على الاتفاق السياسي في الرياض ومباركته لهذه الخطوة بل إنه شدد على أهمية التزام الأطراف الموقعة بالمواعيد الزمنية المحددة في الآلية التنفيذية ولما من شأنه إنجاز المهام التي تعين على الأطراف القيام بها بعيداً عن أي تلكؤ أو تسويف أو مماطلة أو استفزازات تؤدي إلى عرقلة وإعاقة المبادرة الخليجية وآليتها.

وأكد مجلس الأمن الدولي في بيان صدر عنه مساء الاثنين ٢٨ نوفمبر التزام المجتمع الدولي لسيادة اليمن ووحدة أراضيه.. وأثنى في بيانه على توقيع الحكومة والمعارضة للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية لتبدأ بذلك فترة انتقالية سلمية للسلطة كما دعا إلى ذلك القرار (٢٠١٤) .

وحمل هذا الموقف الدولي تأكيداً واضحاً على أن المجتمع الدولي لن يقبل من أي طرف القفز على بنود المبادرة وآليتها التنفيذية واختلاف الزوابع بهدف إعادة الأوضاع إلى المربع الأول، حيث لا مجال للتلاعب بما تم التوصل إليه من قبل طرفي الأزمة بجهود إقليمية ودولية حثيثة ومضنية بذلها الأشقاء في مجلس التعاون الخليجي والأصدقاء في الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي، ناهيك عن الدور المتميز الذي قام به كل من عبداللطيف الزياني أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمال بن عمر مبعوث الأمم المتحدة الذي كان لمساعيه أبلغ الأثر في التقريب بين الفرقاء السياسيين والتوصل إلى ذلك الاتفاق التاريخي الذي انتصر فيه الجميع لليمن أولاً ولأمنه واستقراره ووحدته ومكاسبه وتحولاته وسلمه الاجتماعي.